

الى واحد منهما واما اذا لم يكن فلنارسا ان يجتمعوا ويتعدوا من يصلي بهم ذكره في الزجر
وقوت الظهور والخطبة نحو سجدة على قصدها ذكره في المبسوط وقال لا بد من ذكر طويل حتى
خطبة عرفا وقال القاضي لا يجوز حتى يخطب خطبتين اعتبارا للتعريف قبلها في وقتها والجماعة
وهو ثلاثة سوى الامام عندها ومعه عبد الله بن يوسف فان نفوذ قبل سجده بالظهور وقال ابن شاذان في الشرح
جمع وان يخطبوا او يخطبوا بعد سجده انتهى خلافا لغيره ولا اذن العام ومن صلى اماما مطلقا في غير
صلاة فيها هذا يعجزه بيتا ولا لعبد والمسا في المريض دون الصبي لانه لا يصلح اماما للرجال في الخمار
شرح بعد الاطلاق ولكن خلافا في المسا له انه ليس بمرض عليهم فاشبه بالصبي والمراة وآدم ان
هذه رخصة فاذا حضر اربع فرضا واما الصبي فسلوب الاغلبية والذكورة لانه لا يصلح للامامة في جميع الرجال
وكنه ظهر بعد ذلك في مجموع خصصها بالذكور ليس للاختلاف بل يعلم من الحكم في غيرها بالطريق الاول
الجماعة في مصر يومها من الاخلال بالمسألة اذ في جماعة للجماعة والمؤلف في مقتضى بخير
بخلاف أهل السواد لان الجماعة عليهم ويصل الظهور بسبعه لجمعة انه ممكن ان يلزم ذكره في التبيين
واما وقوع الاركان فليس شرط عند خلافا لها قال في التبيين والمعدوم والعبد والمسا في المريض
ويغيره في رخصة واطلاق النظم تشهد عليه والسعي الناقض للظهور عند ان يكون خارج دار ومعهها
في التتقيا وفي سعي السهو يتجها وقال محمدان ادر كرمه اكثر الركعة الثانية بين عليهما الجمعة اذ
اقلها بين عليهما الظهور فان قلت لا يوفى في الجمعة بسعة السهو يصح عليه في الثانية فارجح قوله وفي سعي السهو
قلت ذلك قول بعض المشايخ وهم اكثر وروى بجواز بل يقولون ان ذكره في كلياته الناس في الفتنة واذا
اذن الاول فليدب اخذ بقوله حسن بن زياد وهو احسن لحصول الاعلام به وقال الطحاوي في المعتمد
هو الاذان الثالثة لانه الاصل الذي كان في عهد رسول الله عليه السلام وسقطت الثلثين تركه النبي وسعوا
واذا خرج الامام حرم الناس فله اما الثانية فلا ركعة في قضائها وقت الخطبة نصح عليه في النهاية والجماعة
يعني المتعارف واما التسبيح واغنياه فلا هذا هو الصحيح ذكره في الامام في مسوطه هل عندنا وقال
لاباس بان يحكم قبل الخطبة ويعداها ما لم يدخل الامام في الصلاة وانما لم يقل حتى يتم خطبة لانه الكلام
تمام الشريعة

وقالنا في بيان الاذان والاقامة في وقت الصلاة في وقتها والجماعة
وهو ثلاثة سوى الامام عندها ومعه عبد الله بن يوسف فان نفوذ قبل سجده بالظهور وقال ابن شاذان في الشرح
جمع وان يخطبوا او يخطبوا بعد سجده انتهى خلافا لغيره ولا اذن العام ومن صلى اماما مطلقا في غير
صلاة فيها هذا يعجزه بيتا ولا لعبد والمسا في المريض دون الصبي لانه لا يصلح اماما للرجال في الخمار
شرح بعد الاطلاق ولكن خلافا في المسا له انه ليس بمرض عليهم فاشبه بالصبي والمراة وآدم ان
هذه رخصة فاذا حضر اربع فرضا واما الصبي فسلوب الاغلبية والذكورة لانه لا يصلح للامامة في جميع الرجال
وكنه ظهر بعد ذلك في مجموع خصصها بالذكور ليس للاختلاف بل يعلم من الحكم في غيرها بالطريق الاول
الجماعة في مصر يومها من الاخلال بالمسألة اذ في جماعة للجماعة والمؤلف في مقتضى بخير
بخلاف أهل السواد لان الجماعة عليهم ويصل الظهور بسبعه لجمعة انه ممكن ان يلزم ذكره في التبيين
واما وقوع الاركان فليس شرط عند خلافا لها قال في التبيين والمعدوم والعبد والمسا في المريض
ويغيره في رخصة واطلاق النظم تشهد عليه والسعي الناقض للظهور عند ان يكون خارج دار ومعهها
في التتقيا وفي سعي السهو يتجها وقال محمدان ادر كرمه اكثر الركعة الثانية بين عليهما الجمعة اذ
اقلها بين عليهما الظهور فان قلت لا يوفى في الجمعة بسعة السهو يصح عليه في الثانية فارجح قوله وفي سعي السهو
قلت ذلك قول بعض المشايخ وهم اكثر وروى بجواز بل يقولون ان ذكره في كلياته الناس في الفتنة واذا
اذن الاول فليدب اخذ بقوله حسن بن زياد وهو احسن لحصول الاعلام به وقال الطحاوي في المعتمد
هو الاذان الثالثة لانه الاصل الذي كان في عهد رسول الله عليه السلام وسقطت الثلثين تركه النبي وسعوا
واذا خرج الامام حرم الناس فله اما الثانية فلا ركعة في قضائها وقت الخطبة نصح عليه في النهاية والجماعة
يعني المتعارف واما التسبيح واغنياه فلا هذا هو الصحيح ذكره في الامام في مسوطه هل عندنا وقال
لاباس بان يحكم قبل الخطبة ويعداها ما لم يدخل الامام في الصلاة وانما لم يقل حتى يتم خطبة لانه الكلام
تمام الشريعة

بعد تمام

بعد تمام الخطبة ايضا للاختلاف ذكره في شرح الطحاوي وقال القدوري في التقريب فالامام
خروج الامام يقطع الكلام والصلاة وكذا اذا نزل عن المنبر حتى يشرع في الصلاة وقال الاباس
بالكلام وتكره الصلاة والاحسن على المنبر اذ ثانيا بين يديه واستقبلوا مستمعين ومخطبين
بينهما اربعة فاما ظاهره وانما قامت وصلى الامام بالناس ركعتين **باب العبد**
ندب يوم الفطر ان يصلح له ان يقبل قبل صلاة لانه المنادى الاكل قبل الخروج الى المصلي
ويستاك ويغتسل ويخطب ويلبس حسن ثيابه ونودي فطرت ثم يخرج الى المصلي غير مكتمل جهرا
في طهقه خلافا لهما وانما حال جهرا لان التكبير بدون حسن ولا يتقبل قبل صلاة العبد فاذا ذكر
في الصلاة اتفاقا واختلفوا فيما اذا كان بعد هاهنا او قبلها في البيت وحاشا من على انها مكروهة قبلها
مطلقا وبعدها في المصلي لا في غيره ذكره في التبيين بشرطها شرط الوجوه وجوبها وانما اعلى
انها واجبة وهو رواية عن ابي حنيفة وهو الاصح وقيل نصح محمد في الجامع الصغير على انها سنة
واول بان الملة انما اثبتت بالشيعة وفيه ما فيه واواة الا الخطبة وقد فيها من ارتفاع ذكاه
الى زوالها ويصل بهم الامام ركعتين كغير الاحكام ويبنى ثم تكبيرا لثلاثا وعندنا ثانيا في كثير
مخسرة في الثانية وهو قول ابن عباس رضي ما ذهبنا اليه قول ابن سمي ورضه ويقراء الفاتحة
وسورة ثم يرفع مكبرا وفي الثانية يبداء بالقرأة ثم تكبيرا لثلاثا واخرى للركوع ويرفع يديه في
الاولين ويخطب بعدها خطبتين يعلم فيها احكام الفطرة ويصل عذابا بعد ذلك واذا صلى حاج الشريعة
الامام لا يخطب في الثانية والاصح كما ليطر احكاما لكن هنا ندب الامساك الى ان يصلح ولا يكون الاكل
قبلها هو المختار ويكبر جهرا في الطريق ويكبر في الخطبة تكبيرا للتشريف والاضحية ويصل بعديها
او يغيره في الثاني والثالث الابعاد والاجتماع يوم عرفه تسبها بالواقفين ليس بشي لاخصاص
كونه الوقوف قرية يعرفات وتجب تكبير التشريف قوله الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
ولله الحمد من غير عزة عن كل من ادى بجماعة مستحبة احتزرت عن جماعة النساء وسارهن وهذا
قوله وقالوا على كل من يصلي المكتوب بحلي المقيم بالمصر ومقتلته برجل ومسا في مشاركتها في اي

باب العبد
تم يخرج الى المصلي منه
محل
لا يقابلها منه